الفصل الخامس

المخططات الصهيونية في القرن الواحد والعشرين

على أي حال من الصواب الاستنتاج بأن الهدف الصهيوني الشامل ما زال تحقيقه مشوها وناقصًا بنظر قادة إسرائيل والحركة الصهيونية، رغم أنه أصبح واقعًا حتى في تشوهاته الناجمة من صلبه العنصري الاستعماري الاستيطاني المناقض للقيم الإنسانية والقانون الدولي ورغم أنه يصطدم بإرادة عربية وإسلامية ترفضه ويستحيل أن تتوافق معه.

ويتبين من كل هذه العوامل أن المشروع الصهيوني لم يحقق أهدافه الكاملة حتى الآن، رغم مرور أكثر من مئة سنة على الإعلان عنه، وتأسيس فكره وحركته المعاصرة، ورغم مرور أكثر من ستين سنة على تأسيس دولته الصهيونية في فلسطين، وسيظل قادته يحملون قلقا شديدا من أجل المحافظة على استمرار بقاء إسرائيل واستكمال المشروع الصهيوني.

obeikandl.com

وقد أعد عدد من المفكرين الصهيونيين كان من بينهم عوديد ينون «Oded Yenon» أحد المختصين بالسياسة الخارجية الإسرائيلية مخططا نشره موقع كيفونيم –بالعبرية– وتعني اتجاهات وهي مجلة دائرة المعلومات في المنظمة الصهيونية العالمية (وورلد زيونيست اورغانايزيشين) تحمل تاريخ شباط 1982 بعنوان (الاستراتيجية الإسرائيلية لإسرائيل الكبرى). وعرض ينون فيها بالتفصيل المهام والوسائل التي يتوجب على إسرائيل والحركة الصهيونية تنفيذها في القرن الواحد والعشرين لاستكمال مشروعها الصهيوني بموجب هذه الاستراتيجية الصريحة والمعلنة في أهدافها القريبة والبعيدة والواضحة في طريقة تنفيذها.

وكانت جمعية الخريجين الجامعيين العرب الاميركيين (AAUG) في بيلمونت –ماساشوسيتس في الولايات المتحدة قد نشرت هذه الوثيقة بعد ترجمتها من العبرية للإنكليزية وظهر في عدد من المواقع الاليكترونية نصها المترجم من قبل البروفيسور إسرائيل شاحاك بعد تكليفها له بالترجمة وهو يعد من المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني والمناهضين لسياسة التوسع الإسرائيلي والصهيوني وكانت تربطه علاقة وثيقة برئيس الجمعية البروفيسور والمفكر الفلسطيني الأميركي الراحل ادوارد سعيد وزملائه.

وجاء في المقدمة التي أعدتها جمعية الخريجيين الجامعيين العرب الأميركيين أن «هذه الوثيقة الخاصة التي أعدها ينون تعد أوضح وثيقة مفصلة وبيانا صارخا يظهر حتى الآن للدلالة على الاستراتيجية الصهيونية للشرق الأوسط. وهي تشكل تجسيدا دقيقا «للرؤية» التي يستند اليها النظام الصهيوني في إسرائيل تجاه دول الشرق الأوسط وهي تحمل قيمة تاريخية رغم الكابوس الذي تحمله للمنطقة.»

وتضيف مقدمة الجمعية المذكورة مستشهدة بنص الوثيقة الإسرائيلية بأن: «هذا المخطط الصهيوني يستند إلى ضرورة تحقيق هدفين أساسيين من أجل المحافظة على بقاء إسرائيل واستمرار وجودها وهما: أن تتحول إسرائيل إلى قوة إقليمية إمبريالية وأن تفرض تجزئة وتفكيك جميع الدول العربية وتحويلها إلى دويلات صغيرة منفصلة عن بعضها البعض. وهذا يعني أن تفرض إسرائيل تشكيل هذه الدويلات على أساس إتني وطائفي ومناطقي تكون كل دويلة فيه تابعة لإسرائيل ولا تستمد مصدر وجودها الشرعي أو المعنوي إلا من اعتراف إسرائيل بها. وهذه ليست فكرة جديدة تظهر لأول مرة في الاستراتيجية الإسرائيلية فالحقيقة أن تمزيق الدول العربية إلى كيانات منعزلة صغيرة بقي الهدف الدائم للحركة الصهيونية وإسرائيل.

وفي نص مخططه يقول ينون في بداية شرحه للرؤية التي يستند إليها في وضع الاستراتيجية المذكورة وكأن ما قاله في عام 1982 يعبر

obeikandl.com

عما يجري في عدد من الدول العربية في هذه الأوقات: «أن العالم العربي والإسلامي يضع إسرائيل أمام مشكلة استراتيجية كبيرة بسبب الخطر الناجم عن تزايد قدراته العسكرية.لكن هذا العالم العربي والإسلامي يوجد في داخله أقليات إتنية وأنواع انقسامات أخرى وأزمات داخلية تحمل بنفسها تدميرا ذاتيا له. وهذا ما يحدث في لبنان وسوريا وايران (المقصود في بداية الثمانينيات) وطالما بقيت دول العالم العربي والإسلامي منشغلة بهذه المشكلات والأزمات الداخلية فلن تحمل معها أخطار على إسرائيل على المدى البعيد وإنما على المدى القريب. لكن هذا العالم العربي والإسلامي لا يجب أن يتمكن من البقاء ضمن كياناته الحالية المجاورة لإسرائيل بعد أن نفرض فيه تغيرات جذرية وهو قد تشكل من بنية من الكرتون لمرحلة مؤقتة بموجب قرارات بريطانية وفرنسية (سايكس بيكو 1916-) ودون رغبة مواطنيه وبات يضم 19 دولة يتجمع في كل منها أقليات إتنية وطائفية ودينية كل واحدة منها معادية للأخرى. ولذلك تصبح كل دولة عربية في المنطقة قابلة للدمار الإتني الاجتماعي من داخلها ويصبح بعضها الآخر قابلا للانشغال بحرب أهلية. فباستثناء مصر تتشكل دول المغرب من العرب والبربر وتجري في جبال الجزائر حرب أهلية وهناك حرب بين المغرب والجزائر على صحراء بوليساريو إضافة للنزاعات الداخلية في كل منهما، أما السودان فيعد من أكثر الدول عرضة للتقسيم والتجزئة في العالم العربي والإسلامي.

فقد تشكل السودان من اربع مجموعات متنازعة مع بعضها البعض فهناك أقلية عربية من المسلمين السنة تحكم أغلبية غير عربية من الأفارقة المسلمين والمسيحيين والأفارقة الذين مازالوا على عباداتهم الوثنية، وفي مصر هناك أغلبية من العرب المسلمين السنة أمام أقلية كبيرة نسبيا من المسيحيين المصريين. وفي المشرق العربي تتعرض دول عربية أخرى إلى نزاعات داخلية فسوريا لا تختلف عن لبنان كثيرا باستثناء أن لديها نظام عسكري سوري يحكم البلاد. لكن الحرب الأهلية التي تجري في أيامنا هذه بين الأغلبية السنية ونظام حكم الأقلية يدل على تفاقم المتاعب الداخلية. (فليتصور القارئ كيف أعد يينون هذا المخطط في عام 1982 وكيف يتوافق مع ما تشهده سوريا ولبنان منذ عام 2011 –انظر نص المخطط بالانكليزية في نهاية الكتاب).

وفي العراق لا يختلف الوضع من ناحية الجوهر عن وضع الدول المجاورة له رغم أن أغلبيته الشيعية تحكمها أقلية سنية (برئاسة صدام حسين) بالإضافة إلى وجود أقلية كبيرة كردية في الشمال. ولولا قوة النظام الحاكم والجيش وأرباح النفط لما اختلف الوضع عن لبنان في الماضي وعن سوريا في الوقت الحاضر. فبذور الصراع الداخلي والحرب الأهلية في العراق أصبحت بارزة في هذه الأوقات بعد استلام الخميني الحكم في إيران وهو الذي يرى فيه شيعة العراق زعيما طبيعيا.

أما الإمارات الخليجية والمملكة السعودية فقد جرى إنشاؤها بشكل هش على رمال لا يوجد فيها سوى النفط وطوائف شيعية وسنية متنازعة وقبائل مختلفة وجيوش لا تستطيع المحافظة على حمايتها وعلى جانب آخر يعيش في الأردن أغلبية فلسطينية تحت حكم أردني ومعظم الجيش والموظفين من الفلسطينيين. ولا يتوحد الولاء في الجيوش العربية إلا حين يكون القاسم المشترك هو معاداة إسرائيل لكن هذا القاسم لم يعد كافيا في هذه الإوقات. ولا تختلف إيران وتركيا في أوضاعهما المنقسمة إتنيا وطائفيا عن بقية دول المنطقة وكذلك أفغانستان وباكستان. وهذه اللوحة للانقسامات الإتنية القومية والطائفية التي تمتد من المغرب حتى الهند ومن الصومال حتى تركيا تشير إلى عدم الاستقرار والتفكك المتسارع في كل أرجاء المنطقة وحين يترافق مع هذه اللوحة غياب الاستقرار الاقتصادي فستظهر لنا حقيقة بنائها الكرتوني بسبب عجزها عن الصمود أمام هذه المشكلات القاسية.

وفي هذا العالم الكبير والمشتت توجد قلة ثرية وكتلة ضخمة من الفقراء من أصحاب الدخل المتدني في دول نفطية وغير نفطية وهذا هو الوضع في في مصر وسوريا ومعظم المغرب العربي باستثناء ليبيا والعراق. فمصر تتعرض لوضع سيئ للغاية بسبب وجود الملايين من الفقراء وعدم القدرة على تشغيل إلا نصف الطاقة البشرية العاملة في أكثر البلدان تكاثرا بشريا. وباستثناء الجيش المصري لا توجد دائرة واحدة تعمل بشكل فعال وكاف بينما تظل الدولة تعتمد على

المساعدات الخارجية والهبات منذ اتفاقية السلام.وفي دول الخليج والمملكة السعودية وليبيا يوجد أكبر تجمع للمال والنفط لكن من يتمتع به نخبة قليلة تفتقر للتأييد الواسع والثقة بالنفس دونما قدرة من الجيش على ضمان استمرارها.»

وأمام هذه اللوحة التي يرسمها المخطط الإسرائيلي -الصهيوني للوضع في العالم العربي والإسلامي ينتقل المخطط في فقرته السابعة عشر لتحديد المهام المطلوبة من إسرائيل والحركة الصهيونية من أجل استغلال كل ما تطرقت إليه الوثيقة عن الانقسامات والظروف المحيطة لتفتيت ما تفتت من العالم العربي والإسلامي بأخطر الوسائل وأشكال التدمير الذاتي الداخلي والخارجي.

جاء في المخطط: «ستضطر إسرائيل في الثمانينيات إلى إجراء تغييرات واسعة في نظامها السياسي والاقتصادي وبخاصة في سياستها الخارجية من أجل مواجهة التحديات العالمية والإقليمية في الفترة المقبلة (من نهاية القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين). فإسرائيل فقدت حقول نفط في منطقة قناة السويس وفقدت مصادر ثروة طبيعية كانت متوفرة في شبه جزيرة سيناء وهذه الخسارة الإسرائيلية ستولد نقصا في الطاقة في المستقبل القريب وستتسبب بدمار للاقتصاد المحلي لأن إسرائيل تنفق ربع قيمة نتاجها القومي الشامل وثلث ميزانيتها على شراء النفط وعلى البحث عن مصادره في

النقب وفي سواحلها. وإن استعادة ما فقدته إسرائيل من شبه جزيرة سيناء من مصادر الثروة المتوفرة يجب أن يعد أولوية سياسية رغم أن اتفاقية السلام في كامب ديفيد تعرقل هذا الهدف.فالحكومات الإسرائيلية ارتكبت خطأ فادحا في الاتجاه الذي سلكته حين مهدت الطريق أمام سياسة التنازلات في المناطق التي احتلتها عام 1967. فمصر لن تجد نفسها مضطرة للمحافظة على اتفاقية السلام بعد استعادتها سيناء وسوف تبذل جهودها من أجل استعادة دورها في العالم العربي وتفتح علاقات مع روسيا من أجل الحصول على الدعم والمساعدات العسكرية. فالمساعدات الأميركية لمصر مشروطة بفترة قصيرة وربما تؤدي شروط السلام وكذلك ضعف الولايات المتحدة الداخلي والخارجي إلى تخفيض المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل، وحين نجد أننا فقدنا النفط واضطررنا إلى دفع نفقات بالغة من أجل الحصول عليه فهذا يعني أننا لن نتمكن من تجاوز الثمانينيات بالشكل المطلوب وسنضطر الى العمل على إعادة الوضع والأمر الواقع إلى ما كان عليه في سيناء قبل زيارة السادات والخطأ الذي ارتكبناه بالتوقيع على اتفاقية السلام في آذار 1979 مع ممصر. ولتحقيق هذا الهدف هناك طريقان أمام إسرائيل: الأول مباشر، والثاني غير مباشر، والطريق المباشر هو أقل واقعية ويستند إلى قيام إسرائيل بخرق اتفاقية السلام من جانب واحد مع مصر وهذا ما لا يمكن القيام به بعد انسحابنا من سيناء إلا إذا واجهتنا ضغوطا اقتصادية وسياسية،

وتوفر في مصر مبررا أو حجة تدفعنا إلى استعادة سيناء للمرة الرابعة في هذه الفترة التاريخية القصيرة.

ولذلك لم يعد أمام إسرائيل سوى الطريق الثاني غير المباشر وهو استغلال الوضع الاقتصادي في مصر وطبيعة نظام الحكم والسياسة العربية التي تتبعها لخلق مبررات التحرك على الطريقين المباشر وغير المباشر لاستعادة السيطرة على سيناء كاحتياط استراتيجي للطاقة على المدى الطويل. فمصر لا تمثل لإسرائيل مشكلة عسكرية استراتيجية بسبب النزاعات الداخلية فيها وهذا ما يوفر لإسرائيل إعادتها إلى وضعها الذي كانت عليه بعد الرابع من حزيران عام 1967. ومصر في صورتها السياسية الداخلية الراهنة مجرد جثة خصوصا حين نأخذ بالحسبان تزايد الانقسامات بين المسلمين والمسيحيين الأقباط فيها ولذلك يصبح الهدف السياسي لإسرائيل في الثمانينيات وما بعدها هو التخلص من هذه الجبهة الغربية عن طريق تمزيق مصر من ناحية جغرافية وتحويلها الى عدد من الكيانات المنفصلة عن بعضها البعض. ومصر منقسمة إلى عدد كثير من بؤر السلطة والحكم وإذا قمنا بتجزئتها فإن دولا مثل ليبيا والسودان والأبعد عنها أيضا لن يستمر وجودها لأنها سوف تنهار وتتفكك بعد تجزئة مصر.

ولذلك تتطلب الرؤية الإسرائيلية وضع خطة لإنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا يحيط بها عدد من الدويلات الصغيرة التي تتمتع بحكم محلي مستقل دون ربطها بحكومة مركزية. وهذه الخطة سيشكل تنفيذها مفتاحا نحو تطور تاريخي تراجع بسبب اتفاقية السلام لكنه كان مطلوبا بشكل محتم على المدى الطويل. وهذه الجبهة الغربية

التي تبدو في مظهرها على السطح مثيرة للمشاكل ستظل أقل تعقيدا من الجبهة الشرقية –الشمالية التي كانت تجري فيها معظم الأحداث الكبيرة وعناوينها العريضة فلبنان يتوجب وضع حل نهائي له عن طريق تقسيمه إلى خمسة كانتونات تصبح حجر الزاوية لأشكال التقسيم والتجزئة في العالم العربي كله بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية، وأشكال التقسيم هذه يجري تطورها في هذه الأوقات. ويعد تفكيك سوريا والعراق فيما بعد إلى كيانات صغيرة إتنية ودينية وطائفية فريدة على غرار ما نريد تنفيذه في لبنان من أهم الأهداف الرئيسة على الجبهة الشرقية –الشمالية على المدى الطويل لكن الهدف الرئيس على المدى القصير هو تفكيك القدرة العسكرية للدول المجاورة لإسرائيل. فسوريا يجب أن يجري تقسيمها وتجزئتها بحسب الطوائف والاثنيات والإقليات الدينية الموجودة فيها وتحويلها إلى دويلات صغيرة واحدة شيعية–علوية في منطقة الساحل وأخرى سنية في منطقة حلب ودويلة سنية مماثلة في دمشق تكون منافسة ومتنازعة مع دويلة حلب ويتوجب إنشاء دويلة درزية في منطقة الدروز ودويلة سنية في حوران شمال الأردن.وحين تشكل هذا الوضع تتحقق ضمانة إسرائيل للسلام والأمن في المنطقة على المدى البعيد وهذا الهدف أصبح في متناول أيدينا اليوم.

وأصبح العراق الغني بالنفط من جهة والممزق في داخله من الجهة الأخرى مرشحا مضمونا كهدف للتقسيم بعد أن بات تفكيكه أكثر أهمية لنا من سوريا في هذه المرحلة فهو أقوى منها وقوته تشكل على المدى القصير أكبر الأخطار علينا. ولا شك أن الحرب الدائرة بينه وبين إيران (كانت الحرب مستمرة في ذلك الوقت حتى عام 1988)

سوف تؤدي إلى انهيار العراق وتمزيقه قبل أن يقوم بتنظيم قدراته للصراع ضد إسرائيل على جبهة واسعة. كما لا يوجد شك بأن كل نوع من المجابهة العسكرية بين هذه الدولة العربية أو تلك سيوفر مساعدة لنا على المدى القصير وسيختصر الطريق نحو تحقيق الهدف الرئيسي المطلوب وهو تجزئة العراق إلى كانتونات على غرار سوريا ولبنان. فالعراق يمكن تقسيمه إلى ثلاثة كيانات صغيرة إتنية ودينية منذ العهد العثماني تكون عواصمها من المدن الكبيرة الثلاث وهي بغداد والبصرة والموصل ويمكن للمناطق الشيعية في الجنوب أن تنفصل عن السنة وكذلك الأكراد في الشمال ولا شك أن استمرار الحرب بين أيران والعراق سيؤدي إلى تعميق هذا الفرز. وفي شبه الجزيرة العربية تعتبر جميع الأراضي التابعة لها قابلة ومرشحة طبيعية للتفكيك عن طريق استغلال الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها وهذه المهمة محتمة خصوصا في السعودية. فالانقسامات الداخلية والتصدعات المختلفة في السعودية واضحة لنا وسوف تفرض متغيرات طبيعية بسبب البنية السياسية التي تحكمها وبغض النظر عن استمرار أرباح النفط فيها وتناقصه على المدى الطويل. ويشكل المملكة الأردنية الهدف الاستراتيجي الفوري على المدى القصير لأنه يمثل خطرا كبيرا على المدى البعيد بشكل عام. فبعد تفكيكه والتخلص من حكم الهاشميين الملكي فيه على المدى القريب سننقل الحكم إلى الفلسطينيين فيه فلا فرصة لاستمرار وجود المملكة الأردنية في بنيته الراهنة لمدة طويلة. ولذلك على السياسة الإسرائيلية أن تبدأ بتصفية الأردن من نظامه الحالي عن طريق السلام أو الحرب لكي تنقل السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية لأن تغيير النظام في شرقي الأردن سيشكل

حلا للتخلص من الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية. كما يتوجب أثناء ذلك القيام بتهجير سكان الضفة الغربية سواء عن طريق القوة أو شروط السلام المفروضة عليهم لكي تتجمد الزيادة السكانية الفلسطينية بما يشكل ضمانة لفرض التغيير المقبل في أراضي شرقي نهر الأردن وغربه. وهذه العملية يتوجب تنفيذها بشكل فعال من أجل الاسراع في تحقيق هذا الهدف في المستقبل القريب.كما يتوجب أن ترفض إسرائيل خطة الحكم الذاتي وأي حل وسط يقسم الضفة الغربية لأنه من الصعب استمرار الحياة في البلاد في وضعها الراهن دون فصل تام بين الشعبين الفلسطيني واليهودي ودون أن يصبح كل الفلسطينيين في شرقي الأردن واليهود في كل الضفة الغربية. فالتعايش الحقيقي والسلام لن يتحققا في المنطقة إلا حين يفهم العرب أنهم لن يتمتعوا بوجودهم ولا بأمنهم إلا اذا حكم اليهود كل فلسطين من النهر إلى البحر والإ حين يحصل الفلسطينيون على أمنهم ودولتهم في شرقي الأردن وهذا ما سوف يسري على الفلسطينيين الموجودين داخل إسرائيل في هذه المرحلة.»

وتتوقع الوثيقة الإسرائيلية في مخططها «حدوث تغييرات في العالم بشكل متسارع وواسع تؤثر بدورها على أوضاع اليهود في العالم» وتستنتج أن إسرائيل في ظل تلك المتغيرات المقبلة ستصبح الملاذ الوحيد لليهود الذين يعيشون في شمال وجنوب أميركا وأوروبا ولمصالحهم. ويقول البروفيسور إسرائيل شاحاك الذي ترجم هذه الوثيقة لصالح (جمعية الخريجين الجامعيين العرب الأميركيين) أن الشروط والمتطلبات العسكرية لهذا المخطط لم تنوه إليه الوثيقة المذكورة رغم أنها كانت واضحة في عدد من المناسبات التي جرى

فيها عقد اجتماعات مغلقة لقادة المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية. ومن المفترض أن تكون القيادة العسكرية الإسرائيلية قد تطرقت إلى تجاربها التي حاولت فيها إنشاء كيانات صغيرة عسكرية مثل (جيش جنوب لبنان) الذي راهنت عليه في تقسيم لبنان حتى عام 2000 وغير ذلك من الخطط.

ويحاول شاحاك الإجابة على سؤال يتعلق بأسباب نشر عوديد بينون هذا المخطط في مجلة كيفونيم ويرى أن السبب يعود إلى شقين أحدهما يعود إلى طبيعة النظام الإسرائيلي الذي يسمح للمفكرين الصهيونيين والإسرائيليين عموما بعرض آرائهم وخططهم الداعية إلى التوسع وامكاناته المتوفرة من ناحية ومن ناحية أخرى تجد في نشر هذه المخططات نوعا من تحشيد الأنصار والداعمين بين الإسرائيليين ويهود العالم.

لكن السؤال المهم الذي يخطر بالذهن بعد عرض هذا المخطط الصهيوني في الثمانينيات وبعد مرور ثلاثة عقود تقريبا على نشره هو: هل نجحت هذه (الرؤية) كما أطلق عليها بينون أو الخطة في تحقيق بعض أهدافها المرسومة حين نقارنها الآن بصورة ولوحة مشهد الأوضاع في العالم العربي والإسلامي؟

يبدو أنها نجحت على الساحة الفلسطينية حتى الآن في الانقسام الجاري منذ 2006 بين قطاع غزة المحاصر والمحتل عن بعد وبين الضفة الغربية المحتلة فقد تمكنت إسرائيل للأسف الشديد وبألم موجع من فرض تفكيك بين أصحاب الوطن الواحد جغرافيا وسياسيا

وفي السودان ظهرت دولة جنوب السودان بعد انفصالها عنه كقاعدة إسرائيلية أولى على طريق تنفيذ الخطة الصهيونية لتفكيك كيانه وتجزئته إلى دويلات صغيرة متنازعة تستند إلى الدين أو الطائفة أو العرق والقبيلة فاصبحت دارفور مرشحة للانفصال وأبيي على غرارها وفي ليبيا تظهر الدويلات المرشحة للانفصال عن الحكم المركزي على أساس قبلي أو نفطي وربما بربري أيضا. ولا أحد يشك بأن هاتين الدولتين المجاورتين لمصر كبرى الدول العربية لن تحمل تجزئتهما لها أخطارا واضحة ظهرت أخطرها في المخطط الصهيوني الهادف إلى تقسيم مصر وتجزئتها.

وفي المشرق العربي يبدو المشهد واضحا بل صارخا حين ننظر إلى وضع العراق بعد احتلاله ثم انسحاب قوات الاحتلال الأميركية الغربية منه فتطالعنا صورة عنف وحرب طائفية داخلية مستعرة بأشد أشكال القسوة والألم لأن ما يجري فيه هو جزء من مخطط يسعى إلى تقسيمه تقسيما اتنيا وطائفيا ودينيا إلى دويلات صغيرة متنازعة.

ويبدو المشهد في سوريا صارخا وأكثر وضوحا وعلنية بعنفه وبالأرهاب الذي تشنه مجموعات مسلحة خارجية وداخلية تدعمها قوى كبرى تتفق باختصار شديد مع المخطط الصهيوني وأهدافه القريبة والبعيدة المدى ضد سوريا ولبنان والعمل على تقسيمها هما إلى دويلات إتنية وطائفية. فالحركة الصهيونية ووليدتها وذراعها الإقليمية إسرائيل تدرك جيدا أن الوقت حان لكي تتحول إلى دولة لليهود وحدهم بعد توسعها الجغرافي على حساب فلسطين والجوار العربي وهذا ما سوف يشكل أول دولة معاصرة فريدة من نوعها لا

يتمتع بصفة المواطن فيها سوى اليهودي وحده أي الذي يحمل الديانة اليهودية فقط. ولكي تبرر وجودها وأمنها كقوة تتفوق على الجميع وتهيمن على الجميع لضمان استمرار وجودها العنصري سيكون من البديهي لإسرائيل والحركة الصهيونية أن تتبنيا هذا المخطط وتحشدا من أجل تحقيق أهدافه وتنفيذ مستلزماته كل مصادر القوة المباشرة وغير المباشرة المتوفرة لديهما على المدى القريب والبعيد بموجب ما يؤكده المخطط في هذا الكتاب.

وإذا حكمت الأقدار وإرادة الحياة على الأجيال الماضية، بالكفاح والتصدي لهذا الفكر الاستعماري، ومشروعه الاستيطاني وأهدافه ضمن ظروفها المميزة خلال أكثر من مئة سنة بشكل عام، وخلال أكثر من السنوات الستين الماضية بشكل خاص، فإن الأجيال المقبلة قد حكمت عليها أقدارها المعاصرة شاءت ذلك، أم أبت أن تستمر في هذا الكفاح والتصدي للوجود الصهيوني واستمرار مساعيه الهادفة إلى استكمال تحقيق أهدافه القديمة الجديدة ضمن ظروف مختلفة تمامًا، وبوسائل صهيونية استعمارية، تتناسب و ظروف القرن المقبل وتطوراته المختلفة في بداية عصر سيطر فيه القطب الواحد الأمريكي، كقوة عظمى. فهذه المرحلة التاريخية التي أصبحت الولايات المتحدة فيها قطبا أكبر شبه وحيد في العقدين الماضيين لن تحول دون نشوء قوى عظمى أخرى تتناقض مصالحها مع مصالح القوة الأميركية ها نحن نشهد مقدماتها في تزايد الدور الصيني والروسي وربما الهندي، وكذلك في تزايد أهمية دور قوى إقليمية كبرى قادرة نسبيا على تحدي الهيمنة الأميركية وحشد قوى أخرى ضدها وضد حليفتها إسرائيل. فالعالم في حالة حركة مستمرة يتولد منها تفاوت في التطور ويتسبب

بتنافس بين مختلف القوى ويدفعها إلى رسم تحالفات ضد هذا الفريق أو ذاك بحسب مصالحها أو مصالح شعوبها. فالوضع العالمي الراهن سيظل قابلا للتغير، والتحول من صورته الحالية إلى صورة أخرى لا تحول دون تدهور القوة الأميركية وقوة الحركة الصهيونية وانتقال العالم إلى وضع تتعدد فيه القوى العظمى وتتنوع بالمقابل تحالفاتها مع قوى إقليمية متنوعة توفر للشعوب المقهورة والضعيفة ظروفا أفضل في كفاحها المشروع لاستعادة حقوقها المسلوبة وحماية مصالح شعوبها وسيادتها..

ومع ذلك لا بد من ملاحظة أن أي تفسخ، أو انقسام أو تفتت في أفكار الصهيونية أو ضعف يعكس نفسه على وليدتها إسرائيل لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة لن تعمل على تعديله لحماية المشروع الصهيوني، و دولته وقدراته المنتشرة في العالم، كواقع استيطاني عسكري خدماتي لاستراتيجيتها في المنطقة، فعقد السمسرة الصهيوني المبرم مع الولايات المتحدة مازال بتقدير الكثيرين ساري المفعول باتفاق واتحاد مصالح الطرفين، حتى لو وصلت أوضاع السمسار الصهيوني الراهن في إسرائيل إلى حالة مزرية. ولذلك تصبح أي هزيمة لإسرائيل هنا في المنطقة هي هزيمة تفرض نفسها على الولايات المتحدة ودورها مثلما يصبح كل تدهور في القوة الأميركية وانحسار نفوذها في المنطقة هزيمة لإسرائيل وانتصارا لشعب فلسطين والأمة العربية والإسلامية ضد المشروع الصهيوني وأهدافه في المنطقة....

ويقول (نوعام تشومسكي) الكاتب اليهودي الأمريكي الليبرالي الذي يحمل آراء معارضة لإسرائيل والصهيونية في كتابه قراصنة

وأباطرة الذي صدر عام 1991 عن الإرهاب الدولي الجديد في العالم: «ان خدمات إسرائيل للولايات المتحدة كمركز قوة إستراتيجية في الشرق الأوسط، وفي أماكن أخرى تساعد في تفسير تمسك الولايات المتحدة في صياغة سياستها تجاه الشرق الأوسط، وهي سياسة الإبقاء على المجابهة العسكرية مع جوارها والمأزق الذي خلقه كيسينجر.

فلو تم السماح للولايات المتحدة بعقد تسوية سليمة عادلة وفقًا للإجماع الدولي، لاندمجت إسرائيل تدريجيًا في المنطقة، ولخسرت الولايات المتحدة خدمات قيمة لدولة مرتزقة، قادرة عسكريًا ومتقدمة تكنولوجيًا. «ويضيف تشومسكي في كتابه:

«فإسرائيل كدولة منبوذة، تعتمد اعتمادًا كليًا على الولايات المتحدة من أجل بقائها الاقتصادي والعسكري، وبالتالي تصبح عالة على غيرها، وتكون جاهزة دوما لتقديم الخدمات حين تدعو الحاجة. كما أن عناصر ما يسمى» باللوبي الإسرائيلي «في الولايات المتحدة يجدون لهم مصلحة في الإبقاء على المجابهة العسكرية».

ولعل (نوعام تشومسكي) قد استشرف حقًا ما يحدث الآن في منطقتنا، والعالم في ظل ما يتصف به الوضع العالمي والاقليمي الراهنين... ففي كتابه المذكور الصادر عام 1991 يقول (شومسكي): «هنالك حقيقة بديهية حول النظام العالمي الجديد، وهي تتمثل في أن هذا النظام ثلاثي الأقطاب من ناحية اقتصادية، وأحادي القطب من ناحية عسكرية (وسياسية تقريبًا)، والأحداث الأخيرة تساعد المرء في فهم التفاعل بين هذه العوامل».

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد نشرت جزءًا كما يقول (شومسكي) من مشروع الأمن القومي الأمريكي في عهد بوش عام 1991 يتعلق بتهديدات العالم الثالث جاء فيه:

«في الحالات التي تواجه الولايات المتحدة فيها أعداء أضعف منها بكثير، فلن تكون المهمة إلحاق الهزيمة ببساطة، بل هزيمتهم بحزم وسرعة، وأي نتيجة أخرى ستكون مزعجة، وقد تنسف التأييد السياسي، فالأعداء الضعفاء جدا لا يشكلون سوى تهديد واحد للولايات المتحدة، وهو التهديد بالاستقلال (الخروج عن السياسة الامريكية)، وهو أمر لا يمكن احتماله، فالولايات المتحدة سوف تساند الأكثر إجرامًا طالما يتصرف على هواها، وسوف تعمل على الإطاحة بديمقراطيي العالم الثالث. وإذا خرجوا عن مهمة خدمتها، فالقيود الموثقة والتاريخية حول هذا الموضوع واضحة»، وهذا الجزء الذي تم تسريبه، ونشره في صحيفة نيويورك تايمز لا يحمل أية إشارة إلى الوسائل السلمية... ويؤكد تشومسكي: أن «مبادئ مشروع الأمن القومي الأمريكي جرى التقيد فيها طوال أزمة الخليج الأخيرة ففي تموز 1991 أشار «بوش» إلى أنه لا يعترض على قيام العراق بحل خلافاته الحدودية مع الكويت بالقوة أو تخويف جيرانه لرفع سعر النفط. ولقد أساء صدام تفسير هذه المؤشرات، فاحتل كل الكويت فأظهر بذلك صورة» القومي المستقل «وهو أمر غير مناسب أبدا لمصالح الولايات المتحدة، لذلك جرى اللجوء إلى سياسة المعايير المزدوجة ضده».

ويضيف تشومسكي الخبير بالشؤون الأمريكية الخارجية، وكأنه استشرف عملية فرض حلول أوسلو وغيرها منذ عام 1991:

إن النظام العالمي الجديد يبدو كئيبًا بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط، فالمنتصر هو الدولة العنيفة (إسرائيل) التي رفضت أي توجه دبلوماسي حاد لنزع القيود الإقليمية والمشكلات الأمنية، وكانت الوحيدة في رفضها في أغلب الأحيان. لقد كان التصور الاستراتيجي للولايات المتحدة، يتمثل في وجوب حماية الثروات النفطية الخليجية، بواسطة أطراف إقليمية تنفذ الحماية بالقوة، مثل(إسرائيل وتركيا) ويفضّل أن لا يكونوا عربًا، مع أنه بالإمكان الاستعانة بمسؤولين، ينضمون إلى النادي بعد شرائهم بالأموال. إن الولايات المتحدة سوف تسعى إلى نوع من الاتفاق مع عملائها.وقد تفكر في آخر المطاف في عقد مؤتمر دولي، إذا تمكنت من إدارته بشكل مناسب (مثل مدريد).

وفي قلب هذه السياسة أصر كيسنجر على إبقاء أوروبا، واليابان خارج هذه الوساطات الديبلوماسية، لكنه فضل التساهل مع «الاتحاد السوفياتي «على افتراض أنه سيكون مطيعًا في اتجاهاته الحالية و ربما بريطانيا أيضًا». ويضيف تشومسكي في هذه الدراسة التي وضعها عام 1991:

وفيما يتعلق بالفلسطينيين تستطيع الولايات المتحدة أن تتحرك نحو حل رسم جيمس بيكر إطاره قبل أزمة الخليج يحدد أن: الأردن هو الدولة الفلسطينية، ويتم حكم المناطق المحتلة وفقًا للتوجيهات الأساسية للحكومة الإسرائيلية، مع السماح للفلسطينيين بجمع الضرائب في نابلس وغيرها من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف يتم اختيار ممثليهم السياسيين عنهم، مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، وسوف تعقد انتخابات حرة في ظل السيطرة

العسكرية الإسرائيلية، بوجود القيادة الفلسطينية في معسكرات اعتقال، وسوف يتم ابتداع ذرائع جديدة للسياسات القديمة التي سيجري استقبالها بالمديح بحجة أنها سخية ومبشرة بالخير.

لقد كانت التنمية الاقتصادية للفلسطينيين محظورة، بعد أن سلبت إسرائيل منهم أرضهم ومياههم، وفتحت لهم خدمة الاقتصاد الإسرائيلي كعمالة مستجدة، لكن هذه الفترة الفاصلة مضت فقد وجه الحصار الأخير ضربة أخرى للاقتصاد الفلسطيني، ويستطيع المنتصرون الآن أن يسيروا قدمًا بالسياسة التي عبر عنها إسحق رابين، من حزب العمل، في شباط 1989، حين كان وزيرًا للدفاع عندما أبلغ قادة «حركة السلام الآن»، برضاه عن الحوار الأمريكي الفلسطيني، باعتباره مناقشات لا معنى لها ترمي إلى صرف الأنظار عن قمع إسرائيل للانتفاضة بالقوة، «سوف يتم تحطيم الفلسطينيين «هكذا وعد رابين،مكررًا نبوءة الإسرائيليين قبل أربعين سنة.و»سوف يتم سحق الفلسطينيين أو يموتون، أو يتحولون إلى غبار بشري، ويصبحون حثالة المجتمع، وينضمون إلى الطبقات الأكثر فقرًا في الأقطار العربية «أو سيرحلون، بينما اليهود الروس الذين تحظر إسرائيل هجرتهم من روسيا إلى الولايات المتحدة تطبيقا لسياسة ترمي إلى حرمانهم من حرية الاختيار، يتدفقون على إسرائيل المتوسعة، تاركين القضايا الدبلوماسية قيد النقاش كما تخيلت خطة – بيكر– شامير– بيريز». ويضيف تشومسكي:

«إن القيادة السياسية في واشنطن ولندن قد خلقت كوارث اقتصادية واجتماعية في الداخل،و ليس لديها أية فكرة حول كيفية مواجهتها، فيما عدا استغلال قوتها العسكرية. وبناء على نصائح الصحافة المختصة بإدارة الأعمال، فقد تقوم القيادتان الأمريكية و البريطانية بتحويل بلديهما إلى دولتي مرتزقة، وتعملان (كمافيا عالمية)، لبيع «الحماية» للأغنياء، و الدفاع عنهم من «تهديد عالم الدول الفقيرة دول العالم الثالث» والمطالبة بالأجر المناسب للخدمة، فالثروات التي يحصل عليها منتجو النفط الخليجي، ستدعم اقتصاد البلدين المتدهور، وسوف تقوم أوروبا بقيادة ألمانيا، ثم اليابان بمهمة إضفاء صيغة تشبه ما يجري في أمريكا اللاتينية على معظم إقطاعيات دول الاتحاد السوفياتي المنهارة، حيث يمكن أن تقوم البيروقراطية الشرعية بإدارة فروع الشركات الأجنبية، أما بقية دول العالم الثالث فسوف تقع تحت السيطرة بواسطة الضغوط الاقتصادية،وربما بواسطة القوة عند الضرورة. هذه هي بعض خطوط النظام العالمي الجديد المرسوم الذي يقع تحت بصرنا عندما يزول الهرج الخادع».

وعلى الرغم من أن هذه الصورة القاتمة التي ترسم ما يمكن أن تواجهه أمتنا العربية و حلفاؤها المحليون والدوليون، فهذا لا يعني أن هذا العالم ثابت والقطب الأمريكي الواحد الراهن قدر لا حول ولا قوة لنا في صده.التاريخ حافل بمحطات كثيرة، وقد كنا عاملًا أساسيا، وحضارة حقيقية في قلب هذا التاريخ منذ آلاف السنين، واختبرنا و أدركنا أسباب ضعفنا، و أسباب قوتنا كما آمنا دومًا بأن وسائل القوة والضعف نسبية تختلف من عصر لآخر، ومن مكان لآخر، ولا ينبغي

أن تقف في وجهنا، أية مصاعب في بحثنا عن امتلاك وسائل القوة النسبية اقتصاديًا و اجتماعيًا و تربويًا و عسكريًا وسياسيًا.

ولعل أهمها والثابت الدائم فيها هو الإيمان بأهدافنا المشروعة والتمسك بها كأمة عربية وإسلامية لا تحمل في رسالتها الإ القيم الإنسانية العظيمة والعمل الإنساني المشترك لهذه الأمة العربية في قلب هذه العملية التاريخية الحديثة في هذه المرحلة من القرن الواحد والعشرون.

وإذا كنا نمتلك الإيمان، فلن تنقصنا الإرادة، كما لن ينقصنا بعد امتلاك الإرادة سوى البحث عن الوسائل ونحن أحق الناس بالعمل على امتلاكها مرحلة تلو أخرى بموجب ما تفرضه ظروفنا المميزة الراهنة التي تشكلت خلال تلك العقود الطويلة المنصرمة من القرن الماضي...وإذا كنا يقينًا قد حققنا بعض الصمود في وجه المشروع الصهيوني، وأهدافه خلال تلك السنوات الطويلة، بوسائلنا المتواضعة، وبإرادتنا غير المتكاملة، وهذا ما يعترف به أعداؤنا في إسرائيل والحركة الصهيونية كما ورد في هذا الكتاب، فالجدير بنا الآن تجميع مظاهر قوتنا مهما بلغت في ظل هذه الظروف المعقدة موضوعيًا من أجل حشدها في كفاحنا المشروع والضروري ضد شرور الصهيونية و مصالحها القائمة على تدمير مصالح أمتنا التاريخية، السياسية والدينية والاقتصادية، والثقافية، و وجودها الحضاري في هذا القرن المقبل.